القضية الكوردية ومسألة دخول العراق عصبة الأمم:

لقد تزامن تجاهل المطالب الكوردية، و القسوة في قمع الحركات الكوردية التحررية المسلحة، مع رفض عصبة الامم كذلك للمطالب الكوردية في (الاستقلال) او (الحكم الذاتي) كما سبق الاشارة، في وقت كانت سلطات الانتداب البريطاني تعمل و بتوافق و انسجام مع الحكومة العراقية لوضع اللمسات الاخيرة لمسالة دخول العراق (دولة مستقلة) عصبة الامم، كما غدا مفهوم (الجنسية او االمواطنة العراقية) عن طريق (عرقنة الاكراد) بجعلهم اقلية لغوية و ثقافية الى جانب الاقليات الاخرى ثم دمجهم ببقية الاكثرية العربية، هو التوجه الثابت و المعول عليه لانجاز هذه المسألة[1].

و من المفارقات حقا ان يقدم المندوب السامي البريطاني في العراق فرنسيس همفريز تقريره الخاص عن "مدى تقدم العراق و نضجه السياسي" الى عصبة الامم، لغرض تأهيله لدخول هذه العصبة في يوم ١٣ مايس ١٩٣١، وهو اليوم نفسه الذي قدم فيه الشيخ محمود دخالته للسلطات الحكومية- كما سبق القول- بعد قمع حركته بقوة السلاح. و كانت (لجنة الانتدابات الدائمة) في هذه العصبة قد خصصت قسما من وقتها في جلستها العشرين لفحص هذا التقرير المذكور، وقد حضر همفريز هذه الجلسة لغرض الاجابة على استفسارات و اسئلة هذه اللجنة، و مما قاله همفريز في معرض ذلك "ان الحكومة العراقية قامت بما عليها من اعمال" بخصوص "حفظ حقوق الاقليات كقانون اللغة المحلية" و "السعي لازالة الاختلاف بين العرب و الاكراد". وهنا تجاهل همفريز الإشارة الى مطالب الكرد، كما تجاهل تحيز حكومته الى جانب الحكومة العراقية في قمع الانتفاضات الكوردية، كما ان تصريحه يظهر الكورد (أقلية لغوية) و ليسوا (قومية)، علماً انه كان على دراية بكل تفاصيل ما حل بالكورد و ماكان يريدونه بالضبط، و هنا يكون همفريز قد قدم شهادة هي اقرب الى الزور و البهتان منها الى الدقة في قول الحقائق. و هذا يعطينا فكرة عن رغبة بريطانيا وقتئذٍ في إنهاء الانتداب بأسرع وقت ممكن و بالتفاهم والتنسيق مع الحكومة العراقية، بعد ان ضمنت مصالحها الحيوية و الأساسية في معاهدة ١٩٣٠[2].

---

(١) غانم محمد الحفو، عبدلفتاح علي يحيى، الأكراد و الأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨، بحث غير منشور بحوزة كاتبيه، ص٣٥.

(٢) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٣٥- ٣٦ مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد،

و يظهر هذا الأمر واضحا، حينما اعترض همفريز على المقترح الذي تقدمت به اللجنة بـ(تعيين ممثل عن عصبة الأمم في العراق) بغية (الإشراف على تنفيذ الضمانات المتعلقة بالاقليات) فقد ادعى همفريز بان ذلك سوف يقلل من سيادة العراق و عدم الثقة في كفاءته، و يؤدي الى اثارة الضغائن و الخلافات الدينية، كما يجعل حالة الانتداب باقية عليه[١]

عندما اثارت لجنة الانتدابات (مسألة الاقليات في العراق) سافر نوري السعيد الى جنيف في حزيران و كانون الاول ١٩٣١ لمتابعة المسألة عن كثب، رافضا كل دعوة تستهدف تحديد اماكن معينة للاقليات الدينية في العراق، كما حاول التاكيد على ان هناك موادا كثيرة ضامنة لحقوق الاقليات منصوص عليها في القانون الاساسي العراقي (الدستور)[٢].

ان مناورة نوري السعيد و همفريز بشأن الاقليات الصغيرة و الدينية، لم يكن غرضها بالتاكيد الا التغطية السياسية على المطالب القومية الكوردية باحتوائها، و من ثم دمجها في خانة الاقليات اللغوية و الثقافية، و اخيرا معاملة الجميع كرعايا عراقيين، بعد اسقاط الفكرة القومية الكوردية من قائمة التداول السياسي في العراق، و هذا ماجرى بالضبط حينما وضعت لجنة الانتدابات الدائمة (شروطاً من خمسة نقاط) و (ضمانات من سبعة نقاط) يقدمها العراق كتعهدات ضامنة لقبوله في عصبة الامم و من ثم انتهاء الانتداب عليه، و كانت الضمانة الاولى من هذه الضمانات السبعة قد نصت على (حماية الاقليات العنصرية و اللغوية و الدينية بصورة فعالة)[٣].

قدمت الحكومة العراقية، في ٥ مايس ١٩٣٢، تعهداتها الى مجلس عصبة الامم، جواباً على قرار لجنة الانتدابات المتخذ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ بهذا الخصوص، و جاءت هذه التعهدات على شكل (مذكرتين) و الذي يعنينا هنا هو (المذكرة الاولى) التي كانت اشبه ماتكون بجواب تفصيلي على الضمانة الاولى المذكورة انفا و المحددة من قبل لجنة الانتدابات أي المسألة المتعلقة بـ(الاقليات).

بغداد، ١٩٣٥، ص٢٥- ٢٦.

(١) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية-البريطانية و اثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢- ١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص٣٠٤- ٣٠٥.

(٢) ينظر التفاصيل في: عبدالرزاق احمد النصيري، نوري السعيد و دوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٩٥- ٢٩٦.

(٣) للاطلاع على تفاصيل هذه الشروط ينظر: خدوري، تحرر العراق ...، ص٢٩- ٣١.

اعتبرت المذكرة (الكورد) و (الاقليات العنصرية و الدينية) بمثابة (رعايا) و اكثرت من ترديد عبارة (الرعايا العراقيون) دلالة عليهم و على صهرهم بـ(الهوية الوطنية العراقية) و تسري عليهم بالتساوي جميع القوانين. و من جهة اخرى تجنبت المذكرة الاشارة الى الكورد كقومية لها ثقلها السكاني بعد الاكثرية العربية مباشرة، كما انها لم تشخصهم بالاسم الا في (الفقرة: ٥ من المادة : ٤) الا انها عاملتهم هنا كعائلة لغوية الى جانب التركمان، "... يعطي (الرعايا العراقيون) الذين لغتهم غير اللغة الرسمية (أي العربية) (تسهيلات مناسبة)(لاستعمال لغتهم شفهياً و كتابة امام المحاكم". ان هذه المذكرة التي احتوت على (عشر مواد) و بعض هذه المواد متفرعة الى (فقرات)، تبدو انها كانت جاهزة و مرتبة سلفاً، لان معظمها مقتبس نصاً و روحاً تقريباً من مواد و فقرات منصوص عليها في القانون الاساسي العراقي (الدستور) و قانون الجنسية العراقية، و قانون انتخاب النواب، او قانون اللغات المحلية الصادر في ١٠ نيسان ١٩٣٠[١].

و يستنتج من استقراء المذكرة و تحليلها امور اخرى، مثل، انها حذفت كلمة (القومية) ليحل محلها كلمة(العنصر) الذي قد يحمل معاني اخرى تدل على اقليات عرقية او دينية ليست كوردية ايضاً، و هذه المغالطة هي بالتأكيد محاولة لتمييع القضية القومية الكوردية، و ذلك بجعل الكورد (اقلية) كباقي الاقليات الاخرى و ليسوا (قومية) لها ثقلها الخاص بعد القومية العربية، هذا الى جانب اعتبارها الكورد (رعايا عراقيين) على ان يحمل الجميع في خاتمة المطاف الهوية او الجنسية الوطنية العراقية[٢] وعلى هذا الاساس بقيت عبارة (القومية

---

(١) ينظر النص الكامل لهذه المذكرة في: الحسني، تاريخ الوزارات...، ج٣، ص٢٠٣- ٢٠٥.

(٢)هذه هي طبق الاصل السياسة التي دعا اليها و اكدها الملك فيصل الاول، لاسيما خلال زيارته للمناطق الكوردية يومي ٣- ١٤ حزيران ١٩٣٢ اثر قمع حركة الشيخ محمود بقوة السلاح، ففي المأدبة التي اقامتهاله بلدية السليمانية مساء ١١ حزيران، حاول فيصل تمرير سياسته القائمة على "المواطنة العراقية الجديدة" بلغة دبلوماسية اراد من ورائها كسب ود و خواطر الكورد لغرض غرس القناعة لديهم بصواب سياسته هذه، لاسيما في معرض تعليقه على الكلمات التي القاها بعض الخطباء بالمناسبة بقوله "... فهمت جميع ما قالوه بالكوردية بدون ترجمان !!" ان هذه النكتة السياسية او الكلام الدبلوماسي المبطن البسيط جداً في صياغته، و العميق في معانيه السياسية، هو جوهر السياسة التي سار عليها الملك فيصل و الحكومات العراقية لاحقا ازاء الكورد و حقوقهم القومية المشروعة،:"لا للقومية الكوردية... لا للاستقلال ... لا للحكم الذاتي، لا للفدرالية ... نعم للناطقين باللغة الكوردية في اطار المواطنية العراقية"، و هذا هو

الكوردية) ممنوعة من التداول في الاوساط السياسية الرسمية العراقية، و حتى في الاوساط القومية العربية المتطرفة[1].

المهم في الامر، انه في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢، صوت في مجلس عصبة الامم، الى جانب قبول العراق في هذه المنظمة الدولية، و بموجب هذا القرار انتهى الانتداب البريطاني على العراق و دخلت معاهدة سنة ١٩٣٠ حيز التنفيذ، و اذا كان دخول العراق عصبة الامم قد حقق بعض المكاسب السياسية للدولة العراقية، الا انها بقيت مكبلة بقيود معاهدة ١٩٣٠، واذا كان هناك من ضحية لهذا الاجراء السياسي الذي حيك بعجالة، فعلى رأس القائمة يوضع الشعب الكوردي، و لهذا بقيت جذوة الحركة القومية الكوردية مستعرة تحت الرماد، سرعان ما تظهر شعلتها متقدة بين الحين و الاخر، بعد ان خاب امل الكورد في الحصول على حقوقهم القومية المشروعة، و بعد ان احبطت الحكومتان العراقية و البريطانية و بالتنسيق مع الحكومتين الايرانية و التركية، امنيتهم في نيل (الاستقلال و الوحدة) بالمناورات الدبلوماسية و الدس بين صفوف الكورد، و القهر بقوة السلاح.

الحركة القومية الكوردية و انقلاب سنة ١٩٣٦:

في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦، اطاح انقلاب عسكري- قاده الفريق بكر صدقي (قائد الفرقة الثانية) بالتنسيق و التعاون مع الفريق عبداللطيف نوري (قائد الفرقة الاولى) و الجناح المدني المعتدل من جماعة الاهالي[2] الذي كان يمثله (حكمت سليمان و محمد جعفر ابو التمن و كامل الجادرجي)- بحكومة ياسين الهاشمي الذي كان مهيمنا على السلطة بقبضة

طبق السياسة التي باركتها و ايدتها الحكومة البريطانية في تعاملها مع الكورد. ينظر: الحفو و يحيى، المصدر السابق، هامش ص٩٧.

(١) المصدر نفسه، ص٣٨- ٣٩.

(٢)برزت هذه الجماعة في العراق في اوائل الثلاثنيات من القرن المنصرم، وضمت عدداً من الشباب المثقف ممن أكملوا دراستهم في الخارج وتاثروا بالافكار الديمقراطية هناك، دعت الجماعة إلى اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق وفق مبادئ الشعبية القريبة من الاشتراكية وبرز من قادتها كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن ومحمد حديد وغيرهم. للتفاصيل ينظر: فؤاد حسن الوكيل، جماعة الاهالي في العراق، بغداد، ١٩٨٦، ص٥١ ، ص١٠٤، ص١١١، ص١٢٤، ص٢٥٧ وغيرها.

قوية، ثم تشكيل حكومة بديلة لها برئاسة حكمت سليمان.

لاقى الانقلاب في بداية عهده تاييداً شعبياً واسع النطاق، وبدا كما قيل وكأنه (حركة شعبية) تستهدف الاصلاح وتعزيز الديمقراطية ومن هنا عقدت عليه القوى السياسية الشعبية والتقدمية الامال الكبار، على خلاف القوى القومية العربية العسكرية منها والمدنية التي كانت تنال دعماً واضحاً من لدن ياسين الهاشمي، فأوجست خفية على توجهاتها السياسية من الانقلاب وقادته.

كان بكر صدقي وكتلته العسكرية هم الدعامة الأساسية لحكومة الانقلاب، ولهذا تركزت عليه وحوله الأضواء والانظار، وفي الوقت الذي اظهر فيه بكر انه يفضل ان يعمل في الظل، واختار وظيفة (رئيس اركان الجيش) كان له في الواقع شأن كبير في مصير ومستقبل هذه الحكومة الجديدة[1].

الأمر الذي يعنينا هنا هو موقف ونشاط الكورد السياسي خلال فترة حكم الانقلاب الذي لم يدم سوى اقل من عشرة اشهر فقط، لاسيما بعد ان حامت بعض الشبهات السياسية حول بكر صدقي بالعمل بصمت وخفاء في التخطيط لاقامة دولة كوردية مستقلة، لانه كان كوردي الأرومة والقومية، وكيف تحول الأمر تدريجياً بعد ذلك إلى صراع سياسي خفي ومعلن، كما قيل، بين الوطنية العراقية الخالصة (العراق للعراقيين) وبين (النزعة الوطنية والقومية العربية- العراق جزء من الأمة العربية)[2].

وبقدر تعلق الأمر بالكورد لم يلحظ ذلك النشاط السياسي الظاهر والفعال للحركة القومية الكوردية في حينه بحيث تبدو المسألة وكأن بكر صدقي يميل إلى تبني هذه الحركة ويدعمها في العلن أو بشكل مبطن، وانما هو نشاط متواضع والمصادر عنه قليلة، وضمن التوجه الجديد لحكومة الانقلاب بالانفتاح على القوى السياسية المختلفة، ومن الجائز ان

---

(١)من المصادر الكثيرة التي عالجت موضوع هذا الانقلاب، واعطت فيه أراء مختلفة ينظر: صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب ١٩٣٦ في العراق، ممهداته، وأحداثه، ونتائجه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة بغداد، ١٩٧٣" يوسف إسماعيل، انقلاب ٢٩ تشرين الأول، بغداد، ١٩٣٦" عمر ابو النصر، العراق الجديد، بيروت، ١٩٣٧" يوسف إبراهيم يزبك، المحررون، بيروت، ١٩٣٦" محمد عبد الفتاح اليافي، العراق بين انقلابين، بيروت، ١٩٣٨" حازم المفتي، العراق بين عهدين، ياسين الهاشمي وبكر صدقي، قدمه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، بغداد، ١٩٩٠.

(٢) الحفو و يحيى، المصدر السابق، ص٤٠- ٤١.

العناصر القومية العربية وبالتعاون مع القوى السياسية المحترفة التي أطاح بها الانقلاب، قد بالغت جداً إزاء نشاط الحركة القومية الكوردية، كجزء من دعايتها السياسية للإطاحة بحكومة الانقلاب وببكر صدقي الدعامة العسكرية الضامنة لهذ الحكومة.

ولم يكشف بكر صدقي في أحاديثه الرسمية ونشاطه السياسي المعلن عن توجهات سياسية قومية كوردية صريحة. كما أجمعت اغلب المصادر، وحتى المناهضة له[١]، على انه كان ضابط ركن قدير وخبرة عسكرية كافية ورجلاً شديد الطموح[٢].

مع هذا، فقد أجمعت تقريباً اراء وطروحات العناصر القومية العربية من القادة الضباط والمدنيين المساندين لهم[٣] على انه كان لبكر صدقي (ميول قومية كردية)، فقد ورد في وثيقة بريطانية ان القوميين العرب اخذوا يشعرون تدريجياً بتنامي النفوذ الكوردي، وكان هؤلاء مقتنعين بان بكر صدقي هو الذي يدعم العنصر الكوردي، وعلى الرغم من تأكيد بكر صدقي في تصريحاته على إخلاصه للعراق، وبأنه وطني عراقي، فإن ذلك لم يقنع مجموعة القوميين العرب الذين قالوا ان السبب الذي جعل بكر صدقي يدلي بتلك التصريحات هو انه لم يثبت اقدامه بعد في الحكم[٤].

المهم في الامر، ان هناك فرقاً كبيراً بين من يميل إلى قوميته بشكل اعتيادي وبين من يعمل في صفوفها ضمن توجهات سياسية منظمة في حزب او كتلة سياسية معينة.

---

(١) ينظر مثلاً: فيضي، المصدر السابق، ص٤١١- ٤١٣.

(٢) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩- ١٩٤٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، جـ١، ص١٥٢- ١٥٣" صلاح الدين الصباغ، المذكرات "من رواد العروبة في العراق"، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص١٥٢ " فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩، جـ١، ص٢٥٨.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المفتي، المصدر السابق، ص١٦٢- ١٦٣" الصباغ، المصدر السابق، ص١٥٢" الهاشمي، المصدرالسابق، ص١٥٧.

(٤)

من الجدير بالذكر هنا، ان المصادر والصحف الفرنسية لا تشير إلى اية علاقة لبكر صدقي بالكورد أو بالنشاط السياسي القومي الكوردي، ينظر: غانم محمد الحفو، صدى انقلاب بكر صدقي في الصحف الفرنسية، "مەتين" (مجلة)، العدد (١٢٠)، دهوك، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص١٠٠- ١٢٩.

هناك عوامل اخرى شجعت على ايجاد حساسية خفية ومعلنة اثيرت في حينه بين العرب والكورد، وبين العناصر التي اطاح بمصالحها الانقلاب ومنهم العناصر القومية العربية، وبين التركيبة الاجتماعية والقومية والطائفية لقادة الانقلاب: بكر صدقي (كوردي)، رئيس الوزراء حكمت سليمان (تركي)، وزير الاقتصاد كامل الجادرجي (من ارومة تركية)، محمد جعفر ابو التمن (شيعي عربي)، ويقال انه من(ارومة فارسية)، وهكذا بدا الامر وكأنه صراع بين عناصر التركيبة العرقية والمذهبية في العراق[١]، ولم يكن هذا صحيحاً، فالامر بدا في حينه وكأن المبادئ الشعبية والديمقراطية قد انتصرت على (الدكتاتورية) وهنا يصف احد الباحثين المراقبين الحدث في حينه فيقول: "فجاة اختفت المزاعم القائلة بـ (مشاكل الاقليات) فالكورد والشيعة والسنة ومثلهم اليهود ساندوا حكومة الانقلاب، وساد الاعتقاد لدى الجماهير بان الامر سيوؤل إلى وضع حد لتعاستهم[٢]."

ويبدو هذا واضحاً من خلال البيان الذي نشرته القوى الوطنية والشعبية الذي دعت فيه إلى ازالة المظالم ومظاهر الفقر واطلاق الحريات و "التمسك بالحقوق المتساوية لجميع العراقيين" وهذا بالتأكيد شجع العاملين في الحقل القومي الكوردي بان تستبشر هي الاخرى خيراً بهذا الانقلاب، وقد اكد هذا الامر ايضاً، ناجي الاصيل (وزير الخارجية في حكومة الانقلاب) في تصريح له حول "تحقيق المساواة بين افراد الشعب سواء اكانوا عرباً أم كرداً أم تركماناً"، ويعلق غروبا على هذا الموضوع بقوله ان الحكومة الجديدة باثارتها للمساواة بين مختلف القوميات و الاديان... لابد انها ستتحول عن التعاون العربي الوثيق نحو تحقيق هدف آخر هو تقوية العراق نفسه[٣].

بالفعل ظهر هناك نشاط متواضع للعناصر القومية الكوردية نتيجة لهذا التحول الجديد الذي استقطب جميع القوى السياسية و الديمقراطية خلال الانقلاب و بالاخص في الفترة الاولى منه، لاسيما منهم من كان واقعاً تحت تأثير الاتجاهات الاصلاحية و الديمقراطية لجماعة الاهالي[٤]، فضلا عن دعوتهم لطرح المطالب القومية الكوردية، حتى ان وثيقة بريطانية تشير الى ان الاوساط القومية الكوردية في الموصل قد عبرت عن اعجابها الكبير ببكر صدقي، باعتبار

---

(١) الحفو ويحيى، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢)

(٣) غروبا، المصدر السابق، ج١، ص٢٦٧.

(٤) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ((دراسة تحليلية))، بغداد، ١٩٨٧، ص١٢٥

انه سينفذ الخطط القومية الكوردية، لكن ببطء[١].

و لاننسى هنا و كما نعلم، ان الحركة القومية الكوردية او العاملين في حقل النشاط السياسي الكوردي، كانت تطرح مطالبها في أي وقت و خلال أي حدث مهم له انعكاساته على الاوضاع السياسية في العراق، و ليس خلال أو بعد الانقلاب فقط. عليه فان هذا الاستنتاج يحتم على الباحث في هذه المسألة ان يفصل بين موقف الحركة القومية الكوردية من الانقلاب، و بين شخصية بكر صدقي و الادعاءات التي ألصقت به بأنه كان يروم تأسيس دولة كوردية[٢]. وقد فند الدكتور كمال مظهر احمد في بحث قيم هذه الشبهات وعدّها مجرد ادعاءات و دعايات فارغة، و اعتمد في رأيه هذا على جملة قرائن و مصادر أكد من خلالها على ان بكر صدقي ليس ألا رجلاً طموحاً و ركناً من أركان النخبة السياسية الحاكمة ولاعلاقة له بالحركة القومية الكوردية[٣].

ان ظاهرة العنف السياسي التي رافقت الانقلاب، اثارت كذلك الحساسية الخفية و المعلنة بين العناصر القومية من العرب و الكورد، و التي تخفت برداء الدعاية السياسية، فإلى جانب العناصر القومية العربية المناهضة للانقلاب، كان هناك بعض رجال النخبة السياسية التي اجبرها الانقلاب على مغادرة البلاد وهي ناقمة عليه. وهنا بدأت الدعايات المضادة و اللعب السياسية تفعل فعلها في حالة كهذه، فقد شاع في حينه ظهور جمعية كوردية سرية اطلق عليها (الجمعية الكوردية الاصلاحية) بعد ان تسلمت حكومة الانقلاب اعباءالحكم، فقد انهالت على حد زعم هذه الرواية على بعض الشخصيات (رسائل تهديد بالقتل) ان لم يغادر العراق ممن يتسلمها فوراً، و هذا نص احدى هذه الرسائل "يقتضي عليك ان تهاجر العراق بظرف ثلاثة ايام من هذا التاريخ و الا تقتل"[٤]، و من الجدير بالذكر، ان سليمان فيضي المعاصر لهذه الاحداث، و من العاملين ومنذ وقت مبكر في حركة النهضة القومية العربية، قد تلقى تهديدا

---

(١)

(٢) ومن الجدير بالذكر ان الوزير الالماني المفوض في بغداد (غروبا) ذهب الى أن بكر صدقي كان ينوي تأسيس دولة كوردية، و روايته تعد رواية يتيمة لاننا لم نجد لها صدى في المصادر التاريخية. ينظر مؤلفه: رجال ومراكز قوى...، ج١، ص٢٧٢-٢٧٣

(٣) للتفاصيل ينظر كتابه: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص١١٧ - ١٣٠

(٤) الحسني، تاريخ الوزارات...، ج٤، ص٢٦٠.

بالقتل من هذه الجمعية، و كتب بهذا الصدد يقول: "ان تلك الجمعية كانت جمعية موهومة و في الحقيقة كانت زمرة من اعوان الدكتاتور بكر صدقي"[1] و من المثير للتأمل ان فيضي لايذكر اية علاقة لبكر صدقي بالقضية الكوردية او انه كانت له ميول قومية كوردية.

ان الصاق ظاهرة العنف السياسي هذه بالكورد مباشرة و بهذه الصيغة من الصراحة، قد أثار مشاعر بعض الشخصيات الكوردية التي استهجنت هذه الظاهرة، معتبرة اياها محاولة دعائية غرضها تشويه صورة و سمعة الكورد في اعين المواطنين، فقد نشر توفيق وهبي (احد الشخصيات الكوردية المعروفة) بيانا بعنوان "الى اخواني الاعزاء العرب" اكد من خلاله ان هذه الجمعية هي جمعية "خيالية لاوجود لها" و الكورد هم "ابرياء من هذه الفرية- أي التهمة الباطلة-"، كما اشار الى ان رسائل التهديد التي قيل بان هذه الجمعية كانت ترسلها، هي من تدوين و صنع اشخاص وصفهم بانهم "بعض اذناب الوزارة السابقة، – أي حكومة ياسين الهاشمي–"[2].

مهما يكن الامر، فان (حكم بكر صدقي) لم يمثل الا حدثاً قصيراً و عابراً بالنسبة للحركة القومية الكوردية، كما ان بعض النشاط الملحوظ للمثقفين و السياسيين الكورد خلال عهد حكومة الانقلاب التي انتهت في ١٧ آب ١٩٣٧، أي بعد مقتل بكر صدقي باسبوع- كان غرضه ايصال القضية الكوردية الى مسامع الرأي العام و التعريف بها، لاسيما بعد توقيع ميثاق سعد آباد. اما التصرفات الاستفزازية المبعثرة و الحساسيات القومية الانية التي ظهرت ابان حكم الانقلاب بين القوميين العرب و القوميين الكورد فليس لها ذلك القياس المؤثر، بل بقيت الحركة القومية الكوردية- كما سنرى ، تسير على النهج و الطريقة نفسها في طرحها للمطالب و الحقوق المشروعة للشعب الكوردي[3].

الحركة القومية الكوردية و ميثاق سعد آباد:

تضاعفت الحساسية بين العناصر القومية العربية و بين حكومة الانقلاب حينما ابرمت

---

(١) فيضي، المصدر السابق، ص٤١٣.

(٢) ينظر: جريدة "البلاد"، العدد (٧١٧)، ٨ تشرين الثاني ١٩٣٦في الحسني، المصدر السابق، جـ٤، ص٢٦٠ – ٢٦١.

(٣) الحفو ويحيى، المصدر السابق، ص٥٢.

هذه الحكومة (ميثاق سعد آباد) في ٨ تموز ١٩٣٧ بين العراق و تركيا و ايران و افغانستان[١]، بدا هذا الميثاق محاولة لتحسين علاقات الجوار بين هذه الاقطار و تأمين (الحدود المشتركة) بينها، كما تضمن عشر مواد و مدته خمس سنوات تنتهي سنة ١٩٤٢ و قابلة للتجديد باتفاق الاطراف المعنية، لقد اثار الميثاق صدى واسعاً، وعدته الاوساط القومية العربية محاولة لعزل العراق عن الاقطار العربية، لاسيما و انه جاء في وقت كانت فيه تركيا تحاول ان تضم اليها لواء (الاسكندرونة) السوري[٢].ان هذه المسالة، دفعت احد الباحثين الغربيين في التعليق عليها، بقوله "ان الكورد و الشيعة الذين كان لهم شان كبير في حكومة الانقلاب الجديدة، كانوا بالاحرى يدعمون اتجاها سياسيا يميل الى الجيران الشماليين (يقصد تركيا و ايران) اكثر منه نحو الاقطار العربية"[٣].

اما بالنسبة للحركة القومية الكوردية، التي كان الانقلاب سببا في ظهور نوع من الحساسية ضدها من قبل القوميين العرب، فقد استنكرت ميثاق سعد آباد كما استنكرته العناصر القومية العربية، و كان ذلك مدعاة شك للبعض في مسألة عطف بكر صدقي على الاماني القومية الكوردية باعتباره احد الاطراف المؤيدين للميثاق[٤]، لقد أثار الميثاق سخط و استنكار القوميين الكورد الوحدويين الذين اعتبروا بعض مواده و كأنها موجهة ضد الكورد بالذات لاسيما (المادة: ٢ و ٧ منه)، فقد نصت (المادة: ٢) على تعهد الفرقاء المتعاقدين بـ"مراعاة حرمة حدودهم المشتركة" في حين اكدت (المادة: ٧) على تعهد الفرقاء "كل داخل حدوده بعدم

---

(١)كانت جماعة الاهالي الاصلاحية قد استقالت من حكومة الانقلاب في ١٩ حزيران ١٩٣٧، لذا فان الذي اخذ على عاتقه مهمة التصديق على الميثاق هما بكر صدقي و رئيس الوزراء حكمت سليمان، كما ارتبط الخلاف الحدودي في شط العرب بين العراق و ايران في حينه بالتوقيع على هذا الميثاق كذلك، ففي ٤ تموز ١٩٣٧ جرى التوقيع في طهران على معاهدة الحدود العراقية- الايرانية. للتفاصيل حول هذه المسألة ينظر: غروبا، المصدر السابق، جـ١، ص١١٨" الحسني، المصدر السابق،جـ٤، ص٣٢٦- ٣٣٢.

(٢)

(٣)

(٤) ينظر: كمال مظهر احمد، صفحات...، ص١٢٧.